التعددية الأثنية كمدخل لتفسير عرقلة بناء الدولة في إفريقيا
-حالة الكونغو الديموقراطية-

Ethnic pluralism as an introduction to the interpretation of obstructing state building in Africa
The case of the Democratic Republic of the Congo

أ.كروي كريمة[1]

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

د. بورياح سلمة[2]

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

تاريخ الإرسال: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/30

****

ملخص:

تناقش هاته الورقة البحثية، التعددية الإثنية في الكونغو الديموقراطية ومدى تأثيرها على مسار بناء الدولة، بداية بتحديد مفاهيم التعددية الإثنية وبناء الدولة ثم تحليل واقع الانقسامات الإثنية والصراع بينها وتأثيره على مسار بناء الدولة، وفي الأخير تحديد آليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية لبناء دولة وطنية.

وقد خلصت الورقة إلى أن التعدد الإثني في الكونغو الديموقراطية شكل عامل معرقل لبناء الدولة، من خلال تسييس التعدد الإثني واللعب بالورقة الإثنية من قبل الأنظمة القائمة، وأن التغيير المنشود في الكونغو في سياق الانقسامات المجتمعية والصراع على السلطة والموارد، لا بد أن يبدأ بالحديث عن الإصلاح بدل التغيير لأن واقع التركيبة المجتمعية للكونغو الديموقراطية لا تسمح بالتغيير الجذري بل بالإصلاح التدريجي. كما أن بناء الدولة لن يتجسد ما لم تبرز قيادات قادرة على إعادة تحديد عقد اجتماعي من خلال تفعيل آليات الحوار الصريح والمتواصل مع الجماهير الكونغولية في اتجاه ادماج احتياجاتهم الحقيقية في البرامج والسياسات الملائمة وتنفيذها على نحو فعال.

الكلمات المفتاحية: الإثنية، التعددية الإثنية، إفريقيا، بناء الدولة، الكونغو الديموقراطية.

Abstract:

This paper discusses the multi-ethnic nature of the Democratic Republic of the Congo and its impact on the path of nation-building, beginning with the identification of the concepts of ethnic pluralism and nation-building, and then its uniqueness in the analysis of the reality of ethnic differences and the conflict between them and its impact on the path of nation-building. Finally, mechanisms and policies for the management of multi-ethnic pluralism for the building of a national State have been identified.

The paper concluded that ethnic diversity in the Democratic Republic of the Congo was an important factor in State building, through politicization of ethnic diversity, ethnic manipulation by the existing regimes, and that the desired change in the Congo was in the context of societal divisions and conflict over power and resources.

[1]أ.كروي كريمة جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة k.keroui@univ-dbkm.dz

[2]د. بورياح سلمة جامعة امحمد بوقرة بومرداس s.bouriah@univ-boumerdes.dz

It must begin with the talk of reform rather than change, because the reality of the community structure of the Democratic Congo does not allow radical change but gradual reform. State-building will not be reflected unless leadership is emerging that can redefine a social contract by activating mechanisms for open and sustained dialog with the Congolese masses toward the integration of their real needs into appropriate programs and policies and their effective implementation.
Keywords: Ethnic, Multi-Ethnic, African, Nation-Building, Democratic Congo

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية هذا القرن، تراجعا في فكر وبنية الدولة في أكثر من منطقة في العالم، إذ أصبح مصطلح التفكيك هو السمة التي تطبع مختلف دول العالم الثالث، أمام عدم قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير وإرساء قواعد لبناء كيانها وضمان استمراريته وثباته في ظل بروز مجموعات اثنية وطائفية لا تؤمن بالولاء للدولة.

وإذا كانت التعددية الإثنية هي حالة طبيعية وعاملا تنوع وثراء وتوحيد في الدول الغربية، فإن هذه الأخيرة شكلت محددا أساسيا للمشهد السياسي في أغلب الدول الإفريقية التي وجدت نفسها بعد الاستقلال أمام تحدي تشكيل الدولة الوطنية في ظل التركيبة التقليدية للمجتمعات الإفريقية التي زادها تعقيدا الاستعمار الأوروبي الذي رسم حدودها دون مراعاة لأوضاع الجماعات الإثنية الواحدة، مما جعل الاثنية الواحدة تنقسم بين دولتين أو أكثر، هذا الوضع الاثني المعقد انعكس سلبا على صعيد بناء دولة لا يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي والقيمي وبالاستقرار السياسي ومن بين هذه الدول الكونغو الديموقراطية التي عصف النزاع الاثني فيها بكل مقومات الدولة الوطنية.

أهمية الدراسة: ترجع أهمية هذه الورقة البحثية كونها تعالج أحد أهم متغيرات الصراع المترتبط بتكوين الدولة و هو التعدد الاثني الذي أثر بشكل كبير على التماسك المجتمعي في الدول الإفريقية بصفة عامة والكونغو الديموقراطية خاصة، وتحديد واقع الانقسامات والصراع فيها ، ومن ثمة طرح آليات وحلول للتعامل مع التعدد الاثني و توظيفه وفق آليات عملية لبناء دولة وطنية متماسكة.

أهداف الدراسة: تتوخى هذه الدراسة تحقيق هدفين أساسين:

1-تشخيص واقع التعددية الإثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية وتحديد مدى تأثيرها على بناء الدولة.

2-محاولة طرح آليات كفيلة لإدارة التعدد الإثني وكيفية توظيفه لبناء دولة وطنية.

ولتحليل واقع التعدد الاثني و تأثيره على مسار بناء الدولة في الكونغو الديموقراطية نطرح الإشكالية التالية:

ما أثر الانقسامات الإثنية المجتمعية في الكونغو الديموقراطية على بناء الدولة الوطنية؟

وتنطلق الورقة البحثية من فرضية التالية:

شكلت الانقسامات الإثنية المجتمعية أحد العوامل الرئيسية لعرقلة بناء الدولة في الكونغو الديموقراطية.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للاستفادة منه في الاستنباط و الاستنتاج، وإيضاح المفاهيم المتعلقة بالتعددية الإثنية و بناء الدولة.

ولتفكيك الإشكالية المطروحة تطرقت هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

1-الإطار المفاهيمي للتعددية الإثنية و بناء الدولة.

2-واقع الانقسامات الإثنية في الكونغو الديموقراطية وتأثيرها على بناء الدولة.

3- آليات وسياسات إدارة التعددية لبناء دولة وطنية .

وفي الأخير نختم هاته الورقة البحثية بالنتائج التي تم الوصول إليها.

2-الإطار المفاهيمي للتعدية الإثنية وبناء الدولة:

تعد عملية تحديد المفاهيم والمصطلحات خطوة أساسية ومنهجية في أي عمل علمي أكاديمي لذا سوف نتطرق بداية إلى تحديد مفهوم التعددية الإثنية وبناء الدولة باعتبارهما المتغيرين الرئيسين المعنيين بالدراسة، إلى جانب تحديد متطلبات بناء دولة حديثة متعددة الإثنيات.

2-1-مفهوم التعددية الإثنية: ظهر مفهوم الأثنية لأول مرة في عام 1909 حسب وثيقة إعلان حقوق شعوب روسيا الصادر خلال الثورة الروسية سنة 1917، في إطار المبادئ لبتي تنظم العلاقات بين القوميات المختلفة في الاتحاد السوفياتي فقد تم ذكر الأقلية الإثنية وتميزها عن باقي الأقليات القومية، بالرغم من أن هذا المصطلح يرجعه الكاتب "بيتر وورسلي" إلى العصر اليوناني. (بن خليف، 2018، الصفحات 36-37).

تعرف الإثنية على أنها مجموعة من الناس أو فئة اجتماعية تشترك في خصائص عرقية وثقافية وتستوطن رقعة جغرافية واحدة ويجمع بينها شعور بالتضامن والتناصر، كل ذلك يجعلها في عرف أعضائها وفي عرف الآخرين مجموعة متميزة، فتتصرف هي ويتصرف الآخرون حيالها تبعا لذلك. (عبده، 2004، صفحة ص9).

وهناك من يـــربط بين الإثنية والعرقية ويعرفها على أنها فئة متميزة من السكان تعيش في مجتمع أكبر ، لها ثقافتها المتميزة و تشعر بذاتها و يرتبط أفرادها معا إما بروابـــط السلالة أو الثقافة أو القومية. (وهبان، 2007، صفحة 110).

وبقراءة مفهوم الإثنية كما ورد في معجم المصطلحات السياسية، فإن الإثنية تعني جماعة بشرية تشترك في مجموعة من الروابط كالدين واللغة والروابط الإقليمية، ينشأ لدى أفرادها وعي بالاختلاف عن الآخرين، وتسعى إلى انتماء و استعادة الاحتفاظ بشخصية سياسية على أساس عرقي أو إقليمي. (نجم).

أما التعددية فهي مصطلح سياسي ينظر وفقها إلى العالم من زاوية احتوائه على أنواع عديدة من الهويات السياسية المختلفة التي لا يمكن اختصارها في واحد أو اثنين. ويعرفها معجم المصطلحات السياسية على أنها وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر، تكون لها اهتمامات دينية واقتصادية اثنية و ثقافية متنوعة، والتعددية من الناحية السياسية تصف مجتمعا تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون. (الوالي، 2019).

وانطلاقا مما سبق فإن التعددية الإثنية تعني وجود جماعات إثنية مختلفة ومتعددة ذات هويات اجتماعية وثقافية وعقائدية وبيولوجية متنوعة لها نمط من العلاقات التعاونية أو الصراعية داخل الدولة الواحدة.

تتنوع المطالب الأثنية حسب نوع الجماعات الأثنية و طبيعة أهدافها فهناك مطالب تتعلق بالهوية متمثلة في المطالبة بالاعتراف باللغة، الدين، الثقافة، والعادات والتقاليد، وهناك جماعات اثنية تطالب باللامركزية السياسية (الفدرالية) وأخرى تطالب بالحكم الذاتي للإقليم الذي تقطنه وخاصة إذا كان موقعه الجغرافي على أطراف الدولة، وهناك جماعات أخرى تطالب بالاستقلال والانفصال التام عن الدولة وهناك مطالب تتعلق بسياسات النظام السياسي ومؤسساته، حيث هناك جماعات إثنية تطالب بحصص معينة لها في المؤسسات السياسية والاقتصادية وهناك أخرى تطالب بحقها في الثروة التي تحتوي عليها أقاليمها.

2-2-مفهوم بناء الدولة State-Building : ارتبط مفهوم عملية بناء الدولة بالمفهوم التقليدي الذي ساد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة الذي تزامن مع موجة الاستقلال التي عرفتها الكثير من دول العالم الثالث، وكان يراد به إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية للاستعمار، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية.

إلا أن مفهوم الدولة الذي شاع استخدامه بعد الحرب الباردة ارتكز أساسا على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر تهديد للأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي، بسبب غياب الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والأقليات وحقوق المواطنة الحقيقية المبنية على المساواة بين الأفراد و هذا ما صاحبة انهيار الكثير من الدول في مناطق متعددة من العالم. (بن جيلالي، 2013، صفحة 46).

وقد عرف "فرانسيس فوكوياما" بناء الدولة بأنها :"تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني أن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها". (فوكوياما ترجمة الإمام ، 2007، صفحة 11). وتتميز عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص وهي: (بن جيلالي، 2013، صفحة 47).

- أنها عملية وليست مرحلة واحدة فقط، بل هي مجموعة من المراحل المستمرة والمتناسقة التي تشير إلى مجموعة من التطورات والتغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.

- مفهوم ديناميكي، لأنها لا تعرف نقطة تنتهي عندها فهي تقضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل و الأبنية السياسية، قصد تطوير النظام السياسي لكي يتكيف مع التغيرات الجديدة.

- مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه .

- مفهوم نسبي لوكنها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائد. فهي لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار حضري و تاريخي وثقافي. وبالتالي فإن عملية بناء الدولة هي مسار ذاتي مستمر يهدف إلى تقوية المؤسسات السياسية وتعزيز شرعيتها في تفاعلها مع المجتمع، و يختلف هذا المسار باختلاف الدولة المراد تكوينها والبيئة المحيطة بها.

2-3-متطلبات بناء الدولة الحديثة متعددة الإثنيات:

إن نجاح بناء دولة متعددة الإثنيات يتوقف على تعزيز قدرات وشرعية مؤسساتها وتفعيل علاقاتها بالمجتمع التي تمر عبر تحقيق عدة متطلبات أساسية تتمثل في: (مربعي، 2005، الصفحات 48-49).

-زيادة قدرات التنظيم والإنجاز: بمعنى تحسين القدرة الذاتية للدولة على التنظيم والإنجاز بأكثر فاعلية مما يسمح بتحسين أداء الدولة لوظائفها بشكل أكثر فعالية من خلال إعادة توزيع الأدوار وإعادة بناء المؤسسات وإصلاحها لتصبح أكثر فاعلية وكفاءة، أيضا تفعيل المحاسبة والمساءلة وذلك من خلال خلق علاقات إيجابية متبادلة بين الدولة والمجتمع.

-تفعيل التنمية السياسية: التي تتمحور حول تطوير قدرات مؤسسات الدولة على التعامل مع بيئتها الداخلية والخارجية من أجل تحقيق المزيد من الديموقراطية والتنمية. فالتنمية السياسية تمكن الدولة من تحقيق أكبر قدر ممكن من الديموقراطية والمشاركة السياسية في تفعيل الحوار الوطني. وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية التي تساعد في توفير القيم المادية والمعنوية الأساسية للمجتمع ككل وتساهم في تغيير المعتقدات من أجل التحول إلى المجتمع الحديث القائم على معايير المساواة والمواطنة من أجل تحقيق الاندماج الوطني البعيد عن مظاهر العصبية والقبلية.

- **بناء الثقة لدعم الشرعية وتحقيق الاستقرار السياسي:** إن الدولة الديموقراطية تحتاج إلى حد أدنى من الثقة الشعبية لمواصلة عملية البناء حيث أن القادة السياسيين يمكن أن يعملوا بصورة أفضل إذا كان هناك قناعة شعبية بأنهم يعملون لخدمة المصلحة العامة وليس لخدمة فئة أو إثنية معينة، ومن ثمة فالثقة ترتبط بشكل كبير بشرعية النظام السياسي فكلما زادت ثقة المواطنين فيه كلما زادت شرعيته والعكس الصحيح مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي وبالتالي تعثر بناء الدولة.

-**الاستمرارية والمرونة:** القدرة التنظيمية والشرعية للنظام السياسي والسياسة العامة المواكبة للتطلعات الشعبية، كلها أمور حاسمة لتنمية مرونة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء. فلكي تكون الدولة قادرة على تنفيذ وظائفها التي تتلاءم مع مكونات المجتمعية من المهم أن تكون الدولة مرنة في ردود أفعالها على مختلف المطالب، أي تكون قادرة على إدارة عملية التغيير والصمود أمام مختلف التحديات الخارجية والداخلية المطالبة بالتغيير دون اللجوء إلى العنف، وهذا ما يساهم في تحقيق الاستمرارية التي هي شرط من شروط إنجاح عملية بناء الدولة.

-**تقوية المركز:** يرى الباحث "إدوارد شيمس" إن بناء المركز وتقويته ضرورة ملحة لكل مجتمع وخاصة إذا كانت هذه الدولة متنوعة الأعراق، وهذا ما يستدعي ضرورة العمل على تقوية الجهاز الإداري المركزي للدولة وفروعه الوطنية الذي يساهم في انشاء حكومات قوية، تستطيع التحكم في مختلف الأقاليم والمجموعات العرقية، وهذا ما ينعكس بالتالي على تكوين دولة متماسكة وقوية.

3 - واقع الانقسامات الأثنية في الكونغو الديموقراطية وتأثيرها على بناء الدولة:

بالرغم من أن التعددية العرقية والثقافية ظاهرة عامة لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول فإن هذه الظاهرة أكثر تعقيدا في القارة الإفريقية بصفة عامة، وتزداد تعقيدا أكثر في بعض الدول منها الكونغو الديموقراطية التي تعتبر مشكلة التعددية الإثنية فيها من أكبر المعضلات التي واجهتها بعد الاستقلال.

3-1-الكونغو دراسة في الجغرافيا الاقتصادية والموروث التاريخي

تتوسط جمهورية الكونغو الديموقراطية القارة الإفريقية وعاصمتها " كينشاسا" كانت تسمى سابقا الزائير، استقلت عن بلجيكا في 30جوان عام 1960، تشترك مع 9 دول يحدها شرقا أوغندا وروندا وبورندي وتنزانيا، أما شمالا فنجد السودان و إفريقيا الوسطى، جنوبا زامبيا و أنجولا، وغربا جمهورية كونغو برازفيل.

وبعد صراع كبير من أجل الاستقلال، بدل أن يحمل هذا الأخير أمل من أجل بناء دولة قوية في ظل الإمكانيات التي تزخر بها تحولت البلاد إلى حالة الفوضى إثر محاولة انفصال إقليم كاتانغا ثم إقليم كاساي وهما منطقتين غنيتين بالمواد المعدنية، ولم تتكمن جمهورية الكونغو الديموقراطية من توحيد الدولة إلا بعد تدخل قوات حفظ السلام التابعة لأمم المتحدة سنة 1961 (بوعشيبة، 2018، صفحة 187). ومنذ ذلك التاريخ والكونغو تشهد صراعات إثنية مستمرة أخذت درجة عالية من التعقيد .

أما اقتصاديا تعد الكونغو الديموقراطية من أكبر الدول الإفريقية المنتجة للنحاس والكولتان والألماس الصناعي والذهب، مما جعلها محل أطماع القوى الداخلية والإقليمية والدولية، غير أن من هذه القوى لم يستطع السيطرة على الكونغو بسبب التناقضات الأثنية، و لعل أبر زها أقلية "التوتسي" في شرق الكونغو التي لم تقطع صلتها مع أقلية

"التوتسي" في الجانب الآخر من الحدود مع كل من رواندا وأوغندا والبورندي. وهو الأمر الذي أفضى إلى تحالفات وارتباطات إقليمية على أساس إثني. (بلعيد، 2010، صفحة 126). ويرجع ارتباط أقلية التوتسي بالبلدان المجاورة إلى كونهم ذات أصول رواندية و بورندية قام الاستعمار البلجيكي بتهجيرهم إلى شرق الكونغو.

3-2-**الخريطة الإثنية في الكونغو الديموقراطية** : تعتبر جمهورية الكونغو الديموقراطية ثاني أكبر دولة بلدان إفريقيا بعد السودان، تعرف تنوعا اثنيا تضم ضمن أراضيها حوالي ما يقارب 250 جماعة أثنية إلا أن أهم هذه الجماعات هي: (بوعشيبة، 2018، الصفحات 193-197).

-**لوبا:** أو البالوبا: وهي أكبر مجموعة أثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية وهي سليلة شعب البانتو السكان الأوائل لأراضي الكنغولية، وهذه المجموعة تتمركز شرق الكونغو الديموقراطية التي تعتبر منطقة النزاع الكبرى.

-**مونغو:** يتكون شعب المونغو من عدة قبائل تجتمع لتكونه وهي قبيلة مبول، أكوندا، بوبيلا، وبوليا بالإضافة إلى نكوتو، وتتحدث هذه المجموعات لهجات مختلفة من لغة المونغو وهي ثاني أكبر مجموعة عرقية في البلاد.

-**كونغو**: تنقسم جماعة الكونغو بين ثلاث بلدان وهي الكونغو الديموقراطية، وجمهورية الكونغو برازفيل، وأنغولا، وقد استوطنت الكونغو الديموقراطية مع القرن الثالث عشر.

-**مانغيبيتو:** يتمركزون داخل المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديموقراطية وتعود أصولهم إلى السودان إذ قدمو إلى الكونغو الديموقراطية من خلال الهجرة خلال القرن 19 ميلادي.

-**مورو:** ينقسم شعب المورو بين جمهورية الكونغو الديموقراطية وجنوب السودان وقد عانى شعب المورو من الاسترقاق الأوروبي حيث كان هدفا أساسيا للغارات الأوروبية من أجل العبيد.

-**زاندي:** بدأت هجرة الشعب الزاندي إلى جمهورية الكونغو الديموقراطية قادمين من السودان سنة 1600م يتمركزون في الغابات الاستوائية المطرة.

-**الأقزام:** أقدم الشعوب التي سكنت حوض النيل وتتميز بقصرها الشديد يقطنون في الغابات المطرة و بالضبط غابات إيتوري و كيبالي و توا وباكا و مبوتي و بانيغا.

الكونغوليون الأوروبيون: وهم مواطنو جمهورية الكونغو الديموقراطية الذين لديهم أصول أوروبية بيضاء إذ يرجع تاريخهم إلى الاستعمار البلجيكي للبلاد فبعد أن نالت الكونغو استقلالها بقي بعض المبشرين والمستوطنين بها على الرغم من أن عددهم آخذ في التناقص بسبب الحرب الأهلية وعدم الاستقرار الذي تعرفه البلاد، تتحدث هذه الأقلية الفرنسية و هي اللغة الرسمية للبلاد.

هذا التعدد الإثني لجمهورية الكونغو الديموقراطية جلب لها الحروب الداخلية والنزاعات الأثنية التي تولدت عن المنافسة الدائمة حول الثروة و السلطة.

الخريطة رقم1: توزيع الأقليات الإثنية في جمهورية الكونغو الديموقراطية.

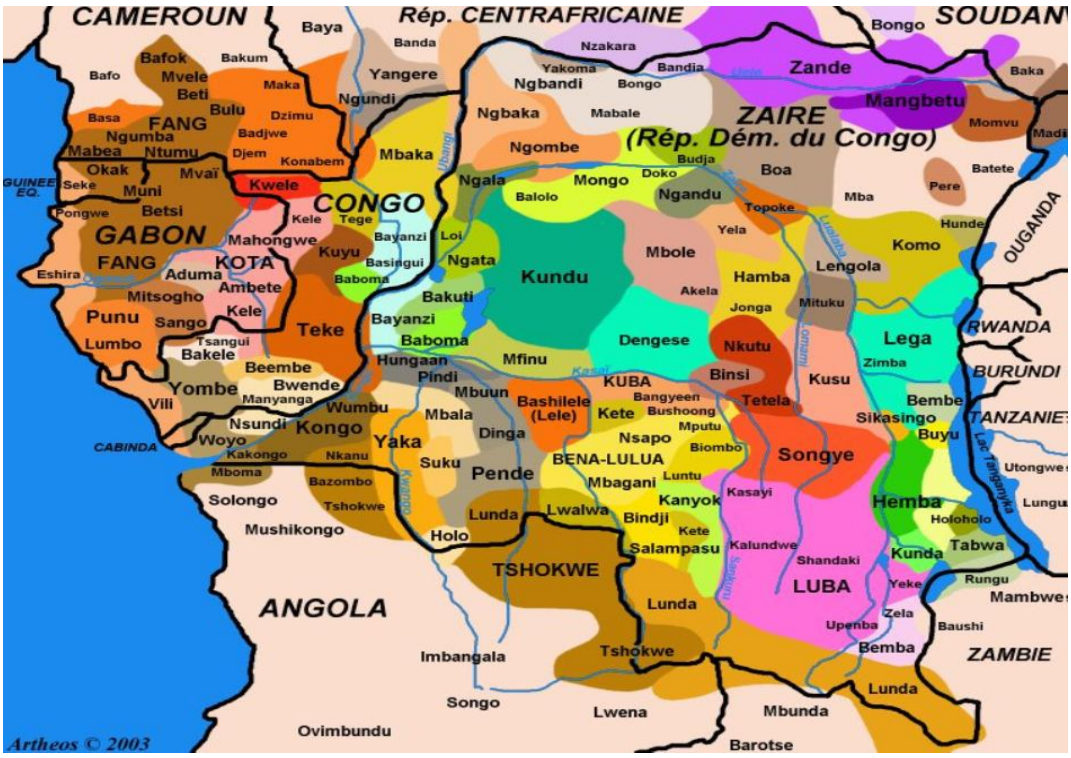

المصدر:http//www.googel.dz.reserch.group+ethnic

ولقد قادت العديد من العوامل إلى انتشار الظاهرة الإثنية في معظم الدول الإفريقية ومن بينها الكونغو الديموقراطية يمكن تلخيصها في:

-الحدود الاصطناعية العشوائية الموروثة عن الاستعمار التي أقرها مؤتمر برلين 1885، والتي رسمت بشكل اعتباطي من أجل حماية نفوذ القوى الاستعمارية الأوروبية، دون اعتبار للكيانات والأقليات الإثنية. وكانت نتيجة هذا التقسيم العشوائي أن توزعت الجماعات الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية. فقد كان مؤتمر برلين بداية تفتيت للمجتمعات الإفريقية وهدم للثقافات التي كانت سائدة، فقد وجدت إفريقيا نفسها في مواجهة قوانين وسلطات جديدة كانت مجبرة ضمنها إما على التكيف أو على الهلاك فنتج اختلال مادي ومعنوي في المجتمعات الإفريقية. (بوعشيبة، 2018، صفحة 119).

-سياسات الاستعمار الأوروبي التي كرست الفوارق الإثنية من خلال إذكاء الصراع بين الجماعات المختلفة لأن القوى الاستعمارية لم تنظر للعامل الإثني على أنه عنصر لتشكيل القومية بل أداة لخلق الصراعات ،حيث لعبت على الورقة الإثنية لأجل الحفاظ على مصالها من خلال دعم جماعة إثنية على حساب، وكان المعيار التي استندت إليه القوى الاستعمارية هو موقف الجماعات الإثنية من النظام الاستعماري، ما خلق جماعات إثنية متميزة. (مكاوي ، 2003، صفحة 7).

تلك السياسة قادت إلى بروز حالة من الحساسية الإثنية بين القوى المتميزة من الجانب و الجماعات الأخرة المحرومة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا من جانب آخر. وقد أنجر عن هذا عدم قدرة النخب السياسية الوطنية بعد الاستقلال

عن خلق حس قومي مشترك لأن هذه السياسة الاستعمارية خلقت أزمة ثقة بين هذه الجماعات. (مكاوي ، 2003، صفحة 8).

-الفساد: الذي ارتبط بممارسات النظم السياسية من عدم العدالة في التوزيع وتهميش أفراد على حساب أفراد أو ما يسمى بالتنمية الغير متوازنة، وتكديس رؤوس الأموال في يد جماعة على حساب الجماعات الأخرى مما زاد من حدة النزاعات الإثنية.

وهناك من الباحثين من يرجع انتشار الإثنيات وبروزها إلى عاملين: عامل سياسي واجتماعي، تمثل في آثار العولمة على التنظيمات السياسية من خلال تراجع سلطة الدولة في افريقيا وظهور حركات وتنظيمات اثنية تتحدى سلطة الدولة، بالإضافة إلى نشر الدول الغربية لإيديولوجية حقوق الإنسان والحريات، والعامل الاقتصادي الذي صاحب توجهات مؤسسات "بريتن وودز" في افريقيا وتطبيق سياسة الضبط الهيكلي التي اتبعث في ثمانينات والتسعينات القرن الماضي وأدت إلى زيادة المديونية وضعف الدخل القومي وانعكاسه على زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الإيرادات والموارد، وهو ما خلق بالطبع البيئة المناسبة لانفجار النزاعات الإثنية بين القوى المحرومة. (بلعيد، 2010، صفحة 70).

3-3-آثار التعدد الإثني في الكونغو الديموقراطية على بناء الدولة فيها: إن التعدد الاثني على مستوى بناء الدولة هو من أكبر التحديات التي تواجه عمليات التجانس الثقافي والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، وتفادي التناقض السياسي والصدام بين مختلف الإثنيات التي تحتضنها الجماعة الوطنية الواحدة.

وإذ كانت بعض الدول الإفريقية قد نجحت في استيعاب التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة بين القبلية التي تمثل البناء الاجتماعي التقليدي والدولة التي تمثل البناء الاجتماعي المعاصر، إلا أن العديد من الدول الإفريقية فشلت في تجميع كافة الجماعات الدينية واللغوية والعرقية والقبلية في إطار واحد وربطها بشعور الانتماء في ظل الدولة الوطنية الواحدة، وما زالت معظمها توظف الأبعاد الأثنية العرقية والقبلية في الاستحقاقات السياسية المختلفة التي تعتمد عليها في بناء المؤسسات الدستورية و يرى "فرانسوا غولم" أن القرابة الإثنية التي كانت تطبع الروابط اليومية بشكل ملموس مازالت إلى غاية اليوم تؤثر وتحدد وتوجه روابط وسلوكيات الجماعات داخل الدولة الواحدة وكذا ورابط الدول الإفريقية.

ويؤثر التعدد الإثني في عملية بناء الدولة من خلال النزاعات التي تثار من قبل الجماعات الإثنية حول السلطة والثروة والمطالب الهواتية وقد شهدت الكونغو الديموقراطية منذ استقلالها صراعا مستمرا بين مختلف الإثنيات، وقد اخذ هذا الصراع درجة كبيرة من التعقيد والتركيب لارتباطه بجماعات إثنية إقليمية من روندا وبورندي، وقد تحول من صراع داخلي إلى حرب إقليمية في منتصف التسعينات من القرن الماضي شاركت فيها ثماني دول إفريقية مجاورة إما أصالة عن نفسها أو تحقيقا لمصالح الدول الكبرى والشركات الدولية متعددة الجنسيات بدعم أحد أطراف الصراع (الحكومة- أو التمرد) .

وقد ساهمت النظم المتعاقبة على الحكم في الكونغو الديموقراطية في إثارة هذه النزاعات من خلال توظيفها للورقة الإثنية في تسيير الحكم، ومما لاشك فيه أن الدولة الريعية التي طورها نظام " موبوتو" منذ وصوله إلى السلطة عام 1965، من الأسباب المحورية للتفكك التي مازالت البلاد تعيشه إلى يومنا هذا، ويعتبر نظام "موبوتو" أهم التسلطيات الرئاسية الريعية التي استطاعت منذ السنوات الأولى إعادة توجيه الآلة الاستخراجية لصالح العائلة الرئاسية و النخبة المهيمنة، إذ حاول "موبوتو" منذ التدابير التأميمية سنة 1973، تفكيك اللولبيات المحلية والأجنبية التي كانت تسيطر على الحكم سابقا سواء على المستوى السياسي أو على المستوى العسكري واحلالها بمقربين له من

جماعته، فالرئيس لوحده كان يسيطر على ما يقارب 60% من المزارع الكبرى التابعة للقطاع التصدري إلى جانب البنوك ومصانع السيارات، في حين أن الطبقة السياسية التجارية التي تشاركه في السلطة كانت تستحوذ على ما يقارب 50 شركة. (زراولية، 2017، صفحة 171).

وقد صنف "موبوتو" في خانة الرؤساء اللذين ينتهجون سياسة فرق تسد في حكمهم وقد ظهر ذلك بالفعل بالنظر إلى حجم النزاعات القائمة على أساس إثني، وكانت شرق الكونغو التي توافدت عليها أقليات إثنية من أكثر القضايا تعقيدا والتي هددت باقتطاع جزء مهم غني بالثروات من الأراضي الكونغولية، وكان سبب هذه المشكلة أقلية التوتسي التي تم تهجيرهم من روندا وبورندي بسبب المشاكل السياسية. وقد لعب موبوتو على الورقة الإثنية بتمكين هؤلاء من حصولهم على الجنسية الكونغولية، ولكن الأوضاع في شرق الكونغو تغيرت لأن أقلية التوتسي طالبت في حقها بمكاسب سياسية واقتصادية تتناسب ونموها العددي شرق الكونغو، ما دفع بـ" موبوتو" إصدار قانونا عكسيا سنة 1981، يحدد المواطنة عل أساس الانتماء إلى إحدى الجماعات الإثنية التي كانت موجود داخل حدود الكونغو عام 1885. مما يعني نزع المواطنة وسحب الجنسية من الأقلية التوتسية مما فجر الأزمة بين الأقلية التوتسية والحكومة. (بلعيد، 2010، الصفحات 129-130).

وقد أستطاع المتمردين في شرق الكونغو الديموقراطية من الأقلية التوتسية وبدعم من مقاتلين من فصائل أخرى بمساندة من دول الجوار و بقيادة "لوران كابيلا" لتشهد الكونغو حربها الأولى ما بين 1996-1997. وقد أستطاع "لوران كابيلا" الإطاحة بالنظام السابق وتولى الحكم. وتميزت سياسته هو الآخر بتوظيف الورقة الإثنية من خلال استبدله للحلفاء القدامى بحلفاء جدد، حيث تحالف مع الأقلية التوتسية ومع دول الجوار التي ساعدته في الوصول إلى الحكم ثم حاول التخلص منهم وخلق عوضا عن ذلك مراكز تأييد داخلية، كما قدم جميع المناصب الحساسة لأبناء جماعته الإثنية "البالوبا" الأمر الذي اعتبرته الجماعات الأخرى تعديا على حقوقها. هاته السياسة التفضيلية لـ"كابيلا" دفعت بالكونغو للدخول في حرب داخلية تحولت إلى حرب إقليمية سنة 1998 شاركت فيها ستة دول إقليمية وعشرات المليشيات (بلعيد، 2010، صفحات 131-132).

وقد انتهى حكم كابيلا باغتياله ليتولى ابنه جوزيف كابيلا الحكم ودخل في مفاوضات سلام انتهت بتوقيع اتفاق "لوساكا" القاضي بانسحاب روندا وأوغندا من جمهورية الكونغو الديموقراطية، بعدها دخل في مفاوضات مع الجماعات المتمردة داخليا و وعدها باقتسام السلطة، وقد انتخابات في 2006، فاز بها " جوزيف كابيلا "ليصبح أول رئيس منتخب للبلاد، توج هذا التحول بدستور يقر بكامل الحقوق لجميع المواطنين إلا أنه لم يؤدي إلى النتيجة التي كان الشعب يسعى إليها حيث استمرت النزاعات الإثنية، وتجدد القتال بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديموقراطية والجماعات المتمردة، بالإضافة إلى القوات الديمقراطية لتحرير روندا التي تستغل مناجم التعدين (الألماس و الكابلان)، لتمويل نفسها. (بوعشيبة، 2018، صفحة 206). لينتقل بذلك الصراع من صراع على السلطة إلى صراع على الموارد مازال مستمرا ليومنا هذا.

مما سبق نلاحظ أنه بدلا من أن تكرس دولة ما بعد الاستقلال مواردها من أجل الوصول إلى تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية أصبحت كل مواردها المالية والبشرية موجهة إلى القطاع الأمني من أجل الحفاظ على وجودها، وقد شكل النزاع الاثني تعطيلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للكونغوليين ولمؤسسات الدولة السياسية، فمنذ أكثر من

55 سنة، لا تزال جمهورية الكونغو الديموقراطية تعاني من نزاعات أثنية خلفت العديد اللاجئين والمتشردين والقتلى، حيث أورد تقرير للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة في أفريل سنة 2017،أن أكثر من 3030 كونغولي عبر الحدود الأنجولية طلبا للجوء وهربا من العنف في شرق الكونغو الديموقراطية . (UNHCR, 2017) وخلال سنة 2015 أحصت المفوضية الأمية لشؤون اللاجئين ما يزيد عن 724،495 لاجئا من جمهورية الكونغو الديموقراطية يعيشون في مناطق منتشرة بين جمهورية الكونغو، وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي وزامبيا، وينحدر اللاجئون الكونغوليون أساسا من مقاطعات" كيفو الشمالية" و" كيفو الجنوبية" و "أورينتال" و"كاتانغا"في شمال شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية حيث القتال دائر بين الحكومة الكونغولية و قوات المتمردين والذي أحبر الأهالي على ترك ديارهم و الاتجاه إلى البلدان المجاورة.(UNHCR, 2017) .

إلى جانب أزمة اللاجئين التي تنخر في المجتمع الكنغولي نجد مشكلة المشردين قسريا الذين فرو من ديارهم هربا من العنف فقد أجبر ما يقارب مليون شخص من الفرار من ديارهم سنة 2016، وقد أحصت الأمم المتحدة سنة 2017، ثلاثة ملايين نازح داخلي يعانون من سوء تغدية حادة.(UN.Human Rights)

4-آليات وسياسات إدارة التعددية الإثنية لبناء دولة وطنية:

تتنوع آليات إدارة التعددية الأثنية في المجتمعات بين: (بوعشيبة، 2018، الصفحات 92-131).

- **آليات الاستيعاب:** الاستيعاب التي تعمل من خلاله الدولة على الاندماج السلمي و التدريجي لمختلف المجموعات الأثنية عن طريق تلقينها لغة وثقافة وعادات الجماعة المسيطرة بعدة طرق سواء كانت مادية أو مؤسساتية أو ثقافية في نمط أشمل و أوسع يتمثل في إطار الجماعة الأكبر في الدولة.

- **آليات تقاسم السلطة:** التي تتفرع بدورها إلى آليات لا مركزية السياسية (الفدرالية).

- **آليات توافقية لتقاسم السلطة:** التي ترتكز بالأساس على تأسيس ائتلاف كبير تتجسد فيه أغلب مكونات المجتمع الرئيسية.

- **آليات التمثيل النسبي:** الذي يسمح بتمثيل هذه المكونات في المؤسسات السياسية الدولية و فيتو متبادل يكون وسيلة مساعدة للأقليات في مواجهة الأكثرية في الهيئات التشريعية.

- **الآليات التكاملية لتقاسم السلطة:** التي ترتكز بالأساس على اتباع نظم انتخابية تدعم الاعتدال وتكوين ائتلافات عابرة للإثنية ورئيس منتخب بطريقة متطلبات التوزيع الإقليمي .

بالإضافة إلى اتباع سياسات للتنمية شاملة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تساهم في قوة الدولة وتماسكها في مواجهة مختلف المطالب.

وهناك الآليات القصرية التي تتبعها الدول لرفض أو للحد من المطالب الأثنية والتي ترتكز بالأساس على الهيمنة المطلقة للدولة في مختلف الشؤون المادية والقيمية ويمكن أن تتحول إلى آليات قصرية أكثر عنفا خصوصا إذا أصرت تلك الجماعات على التمادي في مطالبها. (بوعشيبة، 2018، الصفحات 122-123).

لذلك فإن عملية إدارة التعدد الاثني من أجل بناء الدولة تتطلب إيجاد التوليفة المناسبة من الآليات المؤسساتية و قوانين القصر والتنظيم السياسي، والسياسات العامة للدولة التي تتلاءم مع خصوصيات كل دولة، لأنه لا يوجد نموذج بعينه قابل للتعميم على جميع الحالات نظرا لاختلاف الزمان والمكان والظروف.

وبالعودة إلى تجربة الكونغو الديموقراطية في التعامل مع التعددية الإثنية نجد النظام الكونغولي لم يحسن إدارة التعددية الأثنية ضمن المجتمع الكونغولي بل زادت السياسات الحكومية التمايز بين الجماعات من خلال سياسات التهميش الاقتصادي للجماعات الأثنية خاصة الموجودة في المقاطعات الشمالية، إلى جانب سوء توزيع الموارد المادية والمعنوية واختلال في التنمية وهو ما ولد وغذى الضغينة بين الجماعات الأثنية التي لم يمنحها النظام السياسي حقوقها فأخذتها بالقوة. ولهذا على الحكومة الكونغولية إعادة النظر في سياسة التعامل مع التعدد وتوظيفه لبناء الدولة ويمكن هنا تحديد ثلاث محاور يمكن الاعتماد عليها في بناء استراتيجيات جديدة للسلام : (حسين محمد، 2010، صفحة 44).

-المحور الأول وهو محور التوظيف ويقصد بذلك توظيف المتمردين و إعادة دمجهم في المجتمع و تسريحهم من السلاح ومن خلال تدريبهم على مهارات وظيفية مدنية، مع محاولات إنهاء الحالات الصراعية بين الفصائل المختلفة، أما المحور الثاني فيختص بتمويل البنى التحتية وتحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي و إعادة توزيع هياكل السلطة و الثروة.

أما المحور الثالث فهو تقليص فرص التنافس على الموارد الشحيحة أو النادرة عبر توزيع مصادر الدخل الأنشطة الاقتصادية. كما يجب توجيه العوائد و الأرباح إلى لإعادة الإعمار و تنشيط الزراعة و السياحة و زيادة الوعي المجتمعي.

خاتمة :

حاولنا من خلال هاته الدراسة ربط العلاقة بين متغير التعدد الإثني وبناء الدولة في الكونغو الديموقراطية وتوصلنا إلى أن التعدد الإثني أثر بشكل كبير على عملية بناء الدولة من خلال اللعب على الورقة الإثنية في تسيير الحكم، ولا تزال الكونغو عاجزة عن إدارة نظامها السياسي بالشكل الذي يخمد الأحقاد الإثنية، ومازالت تلعب دورا كبيرا في اندلاع واستمرارية النزاعات الإثنية داخلها بسبب الأزمات التي تعاني منها أهمها أزمة التوزيع التي احتكرت ضمنها الموارد جماعة على حساب الجماعات الأخرى، وبهذا أصبح من مصلحة الجماعات المتقاتلة على الموارد استمرار النزاع و غياب الدولة من أجل استمرار الثراء الشخصي على حساب الدولة التي لا يدينون بالولاء لها .

ولهذا فإن التغيير المنشود في سياق الانقسامات المجتمعية والصراع السلطة في الدول الإفريقية بصفة عامة الكونغو الديموقراطية خاصة يبدأ بالحديث عن الإصلاح بدل التغيير لأن واقع التركيبة المجتمعية للكونغو الديموقراطية لا تسمح بالتغيير الجذري بل بالإصلاح التدريجي، لأنه إذا عملت مجموعة معينة على إزاحة النخبة الحاكمة التي تنتمي هي الأخرى لمجموعة أثنية أخرى فإن الصراع يظل قائما، ولهدا فالإصلاح يمكن في تحقيق الاستقرار والأمن ومن ثمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخليا، فعلى الكونغو البحث في أسباب الأزمة وخلق مؤسسات سياسية قوية وتحقيق العدالة التوزيعية مع الأخذ بالديموقراطية التوافقية لأنه من شأنها التأسيس لمشروع وطني لبناء دولة ناشئة. كما أن بناء الدولة في الكونغو الديموقراطية لن يتجسد ما لم تبرز قيادات قادرة على إعادة تحديد عقد اجتماعي من خلال تفعيل آليات الحوار الصريح والمتواصل مع الجماهير الكونغولية في اتجاه ادماج احتياجاتهم الحقيقية في البرامج والسياسات الملائمة وتنفيذها على نحو فعال.

قائمة المراجع:

1- فوكوياما، فرانسيس.(2007).*بناء الدولة : مشكلة النظام العالمي و مشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرون*. المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر.

2-وهبان ،أحمد. (2007). *الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر*. الإسكندرية : كلية العلوم السياسية.

عبده، مختار. (2004). *صراعات الهويات و محددات الوحدة في السودان*. الخرطوم: مركز السودان للبحوث الإستراتيجية .

3-مكاوي،بهاء الدين . (2003). *الصراعات الإثنية في القارة الإفريقية*. مركز دراسات الشرق الأوسط .

4-حسين محمد، أسماء. (2010). أسواق العنف إطار تحليلي للصراعات السياسية المعاصرة: الكونغو الديموقراطية نموذجا. *مجلة دراسات إفريقية*، صفحة 44.

5-بن خليف، عبد الوهاب. (2018) ."التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجا". المجلة *الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الإنسانية*،العدد11.

6-زراولية، فوزية. (2017). الربع والحرب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء مع الإشارة إلى حالة الكونغو الديموقراطية. *مجلة الحقيقة*، العدد 39.

7-بلعيد، سمية . (2010). "النزاعات الإثنية في إفريقيا و تأثيرها على مسار الديموقراطية فيها: جمهورية الكونغو الديموقراطية نموذجا". *رسالة ماجستير*. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة الجزائر.

8- بن جيلالي، محمد الأمين. (2013). "مشكلة بناء الدولة دراسة أبستمولوجيا وفق أدبيات السياسة المقارنة". *رسالة ماجستير*. كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد . الجزائر.

9 -بوعشيبة، عائشة. (2018). "أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا : دراسة حالة الكونغو الديموقراطية". *رسالة دكتوراه* ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة. الجزائر.

10-مربعي، بلقاسم. (2005). "آليات إدارة التعددية الإثنية و دورها في بناء الدولة". *رسالة ماجستير*. ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة. الجزائر.

11-عبد الوالي،عبد الوهاب.(2019). *إشكالية مفهوم الجماعة الإثنية* . *تم الاسترداد* من:

www.http//qiraatafrican.com. (تاريخ الإطلاع 2020/2/28)

12 -نجم، توفيق. (بلا تاريخ). *الأقليات الإثنية وحق تقرير المصير:تفكيك الدول أم الإعتراف بالهوية*. تم الاسترداد من https://www.iasj.net/iasj?func=fulltex (تاريخ الإطلاع 2020/3/4)

13-UNHCR.(2017). *Congolese Sitution Angola response 2017.*

http//www.reporting.unhcr.org/node/18842 .consulté (18/3/ 2020)

14-UN.Human Right an International migrant DRC :www.netfind.com/List Of The Humant Rights. Consulté (4/4/2020)